أهمية الازمة السورية في الاستراتيجية الروسية بعد العام ٢٠١١

أ.م.د. كمال عبد الله حسن
جامعة السليمانية-كلية العلوم السياسية

The Importance of Syrian Crisis in Russian Strategy after 2011

Dr. Kamal A. Hassan
Sulaimania University- Political Science Faculty

المستخلص: تطورت الاستراتيجية الروسية، بعد اعادة تنظيم قدراتها السياسية والاقتصادية والعسكرية بعد العام ٢٠٠٠، وتحديد الاهداف الاستراتيجية الروسية التي تطمح تحقيقها من خلال توظيفها ظروف الازمة السورية بعد العام ٢٠١١، باستخدام استراتيجية التدخل لدعم النظام السياسي فيها، بالوسائل الدبلوماسية والعسكرية لحماية أمنها وتحقيق مصالحها القومية. لذلك سعت لمواجهة التحديات الخارجية مطلع القرن الحادي والعشرين، بهدف ممارسة دورها على المستوى الاقليمي والدولي، فاستثمرت ظروف تطور الازمة السورية، في مكافحة الارهاب، ولتحقيق مصالحها في الشرق الاوسط، سياسياً وعسكرياً، باستغلالها الانقسام الداخلي والاقليمي والدولي بشأن مصير الازمة، من خلال التعاون مع منظمة الامم المتحدة والقانون الدولي، والقوى الاقليمية لاسيما تركيا وايران، لمنع التدخل العسكري الغربي لاسقاط النظام، ومواجهة النفوذ الاميركي لتقليل الهيّمنة على النظام الدولي، بالعمل لايجاد اتفاق على حلول مشتركة لمعالجة الازمة السورية ترضي الجميع. **الكلمات الافتتاحية /** ازمة، سوريا، استراتيجية، روسيا.

Abstract

The Russian strategy, after reorganizing its political, economic and military capabilities after the year 2000, and defining the Russian strategic goals that aspire to achieve by employing the conditions of the Syrian crisis after 2011, using the intervention strategy to support the political system in it, by diplomatic and military means to protect its security and achieve its national interests. Therefore, she sought to face external challenges at the beginning of the twenty −first century, with the aim of exercising its role at the regional and international levels, so the conditions of the development of the Syrian crisis invested in combating terrorism and to achieve its interests in the

Middle East, politically and militarily, by exploiting the internal, regional and international division on the fate of the crisis, through cooperation with The United Nations and International Law, and regional powers, especially Turkey and Iran, to prevent Western military intervention to topple the regime, and to confront American influence to reduce the trauma on the international system, to work to find an agreement on common solutions to address the Syrian crisis that satisfies everyone.

Opening words crisis, Syria, strategy, Russia

المقدمة

تُعَد دراسة اتجاه الحركة السياسية والقوى الفاعلة للدولة الروسية، الهادفة تحقيق مضمون مصالحها القومية وأهدافها الاستراتيجية العالمية، الذي تطور وتقدم بشكل يوازي المتغيرات التي طرأت على طبيعة قضايا العلاقات الدولية في القرن الحادي والعشرين، ضرورة لفهم مساعيها للخروج عن الطوق الذي فرض عليها بعد العام ٢٠٠٠، من خلال متابعة النهوض بوضع البلد الى المصاف التي تطمح القيادة والشعب لها وهي مكانة روسيا العالمية، نتيجة استعادة ثقتها بنفسها وبمكانتها المتقدمة نسبياً في الاقتصاد العالمي، ومحاولة قيادتها لاثبات وجودها شريك في القرار تجاه القضايا الدولية، لحماية أمنها القومي، بعد اثبات قدرتها العسكرية في جورجيا في العام ٢٠٠٧، وفي احتلال جزيرة القرم وانتزاعها من اوكرانيا في العام ٢٠١٤، ومحاولة اعادة نفوذها في الشرق الاوسط، من خلال نجاح جهودها الدبلوماسية في الازمة النووية الايرانية ٢٠١٥، والعمل على مكافحة الارهاب من خلال توظيف ظروف تطور الازمة في سوريا لغرض تحقيق مصالحها القومية، على المستويين الشرق الأوسطي والعالمي ضمن الصراع الدولي على النفوذ للسيطرة العالمية، ضمن جهودها في مواجهة نفوذ وسياسة الولايات المتحدة الاميركية في الشرق الاوسط عبر تفوقها الدبلوماسي والعسكري في حماية النظام في سوريا منذ العام ٢٠١١.

أهمية البحث: بيان تطور الاستراتيجية الروسية، بعد اعادة تنظيم قدراتها السياسية والاقتصادية والعسكرية بعد العام ٢٠٠٠، وتحديد الاهداف الاستراتيجية الروسية التي تطمح تحقيقها من خلال توظيفها ظروف الازمة السورية بعد العام ٢٠١١، باستخدام استراتيجية التدخل لدعم النظام السياسي فيها، لغرض اعادة توسيع نطاق نفوذها في الشرق الاوسط، بالوسائل الدبلوماسية والعسكرية لحماي أمنها وتحقيق مصالحها القومية.

مشكلة البحث: تمتلك روسيا الاتحادية قدرات عسكرية واقتصادية وعلمية وتكنولوجية وسياسية، حيث تَعِد روسيا الاتحادية نفسها، صاحبة القدرات الاعلى في العالم بعد الولايات المتحدة الاميركية، وقد حققت تفوقاً لحماية أمنها القومي في موقفها من أحداث جورجيا وأوكرانيا، وهي تحاول اعادة نفوذها في الشرق الاوسط من خلال حضورها السياسي والعسكري في الازمة السورية منذ العام ٢٠١١، ولكن دون التمكن من حسم معالجة الازمة وفق الرؤية الروسية، لذلك سعت الى تدويل الازمة نتيجة وجود عدد من المحددات الاقليمية والدولية تُقيد محاولتها. لذلك مارست القيادة الروسية مختلف الاجراءات في دعم وحماية النظام في سوريا، لغرض ابقائها ضمن نفوذ مجالها الجيواستراتيجي خدمة لمصالحها القومية، فالى أي مدى ستستمر محاولات التدخل الروسي ، ولهذا الغرض من الضروري في البحث الاجابة على الاسئلة التالية:

- ما هي أبعاد استراتيجية اعادة بناء الدولة الروسية ؟
- كيف مارست روسيا دورها لحماية أمنها القومي ومكانتها الدولية ؟
- كيف وظفت روسيا الازمة السورية لمكافحة الارهاب في الشرق الاوسط؟
- ماهي قدرات روسيا لحماية النظام السوري ضمن مجال نفوذها الاستراتيجي؟

فرضية البحث: سعت روسيا بعد العام ٢٠٠٠، اعادة بناء الدولة لحماية أمنها وتحقيق مصالحها القومية، من خلال استخدامها للوسائل الدبلوماسية والعسكرية في عدد من القضايا الدولية وقد حققت نجاحاً مقبولاً، فالى أي مستوى تتمكن روسيا من توظيف الازمة السورية لحماية أمنها ولتحقيق اهداف مصالحها القومية.

منهج البحث: ان اتساع موضوع البحث وشمولية المواضيع استوجب التعدد في استخدام مناهج البحث، لذا سيتم استخدام المنهج الوصفي والتحليلي لدراسة تطور قدرات روسيا ودورها في الازمة السورية بعد العام ٢٠١١.

المبحث الأول: الاستراتيجية الروسية بعد العام ٢٠٠٠: ورثت روسيا العديد من التحديات بعد تفكك الاتحاد السوفييتي، لذلك ركزت جهودها للخروج من الركود الاقتصادي وتنفيذ التنمية الشاملة، لمعالجة الازمات ومواجهة التحديات، لغرض تحقيق مصالحها القومية،

المطلب الأول: استراتيجية اعادة بناء الدولة: تُعد عملية اتفاق النُخبة السياسية على الاصلاح السياسي والاقتصادي، أساس عملية بناء الدولة وفق استراتيجية شاملة، بهدف تعزيز قدرة النظام السياسي، لتتمكن من اداء وظائفها ومهامها على المستوى الداخلي والخارجي، من خلال تأمين البيئة الاقليمية والدولية للتنافس على المصالح والتعاون ، لضمان تحقيق الامن والمصالح القومية، ويرفع من شأن مكانتها الدولية.

يعرّف" فرنسيس فوكوياما"، عملية بناء الدولة اساسها تقوية مؤسساتها القائمة وبناء مؤسسات جديدة فاعلة وقادرة على البقاء والاكتفاء الذاتي، وتتجلى قدرتها تشريع القوانين ووضعها موضع التنفيذ، وفي توفير الأمن والنظام والخدمات العامة في الداخل من خلال السياسات الاجتماعية والاقتصادية، واعادة توزيع الثروة، والدفاع عن الوطن ضد الغزو الخارجي[١]، ركزت استراتيجية روسيا على ان تكون للدولة دور محوري لاعادة بناء المؤسسات الحكومية كافة، الأمر الذي يتطلب ادخال اصلاحات في وظيفة مؤسسات الدولة لتصبح قادرة على القيام بوظيفتها بكفاءة عالية، لتتلائم وظروف القرن الحادي والعشرين. لذلك اعتمد روسيا في عملية اعادة بناء نظامها السياسي، بالاعتماد اعادة تأسيس وتقوية الهيكل العام للدولة، وتحقيق استراتيجية تنموية لغرض زيادة الناتج القومي، هدفها العدالة الاجتماعية وضمان التوزيع العادل للدخل والثروة، والقضاء على الفساد، والشعور بالمسؤولية تجاه المجتمع والوطن[٢]. لذلك استندت استراتيجية روسيا على اعادة النظام السياسي وفق الأبعاد التالية : [٣]

أولاً: البعد السياسي. تعتبر جمهورية روسيا الإتحادية ، دولة عظمى، وأن لسياستها الخارجية، شأن كبير في التأثير على شؤون العلاقات الدولية، نتيجة لمكانتها الدولية. إذ تعتبر من وجهة نظر القانون، الدولة إستمراراً والوريث للإتحاد السوفييتي السابق بعد عام ١٩٩١، مع كل الإلتزامات والواجبات والحقوق التي تعود للإتحاد السوفييتي، حيث ورثت روسيا، مكان العضو الدائم في الأمم المتحدة، وطرفاً في كل المعاهدات الدولية والهيئات الدولية، وعلى هذا الأساس أصبحت روسيا طرفاً في الإتفاقيات الثنائية مع الولايات المتحدة الأميركية، فيما يتعلق بالأسلحة الإستراتيجية والتقليدية[٤]. لذا سعت المحافظة على نفوذها، كشرط أولي للمحافظة على وضعها كلاعب عالمي[٥].

---

[١] ماجدة صالح، دور الدولة بين الاستمرارية والتغيير، مركز الدراسات الآسيوية، جامعة القاهرة، القاهرة، ٢٠٠٩، ص ١١.

[2] Organization for Economic Cooperation and Development; State Building in Situations of Fragility,2008,http://www.oecd.org/dac/fragilestates .

[٣] تبلغ مساحة روسيا أكثر ١٧ مليون كم٢ ونفوسها بحدود ١٩٨ مليون نسمة في ٢٠١٩/١/١، للمزيد من المعلومات ينظر:د أحمد سيد حسين، دور القيادة السياسية في اعادة بناء الدولة، روسيا في عهد بوتين، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ، ٢٠١٥، ص ١٠٥.

[٤] جمهوريات الإتحاد السوفييتي، تأسست بعد الثورة البلشفية في روسيا عام ١٩١٧، بعد إنضمام عدد من الجمهوريات الأوروبية والآسيوية، وقد بلغت مستوى من القوّة والنفوذ بعد الحرب العالمية الثانية، في منافسة الولايات المتحدة والغرب، أثناء الحرب الباردة، حتى تفككها عام ١٩٩١، للمزيد من المعلومات ينظر: د. فاضل رسول ، كوردستان والسياسة السوفييتية في الشرق الأوسط، ترجمة غسان نعسان، مؤسسة حمدي للطباعة والنشر، السليمانية، ٢٠٠٨، ص ١٩ .

[٥] أحمد داود أغلو، العمق الإستراتيجي، موقع تركيا ودورها في السياسة الدولية، ترجمة محمد ثلجي وطارق عبدالجليلي، الدار العربية للعلوم، بيروت، ٢٠١٠، ص ٥٠٤.

لذلك استندت عملية اعادة الدولة، على بناء المؤسسات لضمان نجاح الدولة في اداء واجباتها، أي قدرة الدولة على تخطيط وتنفيذ سياساتها وهو ما يطلق عليه " القدرة المؤسساتية"، فقد استطاعت القيادة الروسية ان تنقل المجتمع الروسي سياسياً واقتصادياً واجتماعياً من مرحلة الانهيار الى مرحلة الاعمار بعد العام ٢٠٠٠، كونها ورثت مكانة الاتحاد السوفييتي قانونياً وسياسياً من غير أن تملك أسباب قوتها كاملة، رغم حصولها على بعض مرتكزات القوة، لاسيما على الصعيد العسكري، لذلك لم تتنازل عن النهج الاستراتيجي لدورها في السياسة الدولية، على الرغم من الارتباك الذي صاحب عملية اعادة بناء روسيا، في مواجهة المشاكل الموروثة، لذلك تضمنت الاستراتيجية الروسية الشاملة، واستراتيجية الامن القومي الروسي حتى ٢٠٢٠، مجموعة من الاهداف القصيرة والمتوسطة والبعيدة المدى، والتي تُشكل المنطلقات الاساسية لأهداف روسيا المستقبلية، والتي يمكن تلخيصها بما يلي: [١]

١. تقوية القدرات الروسية
٢. الحفاظ على الامن الروسي القومي.
٣. تأمين الظروف المناسبة للتطور الاقتصادي.
٤. تجنب النزاعات العسكرية والعمل على حسمها بفاعلية عند الضرورة.
٥. تطوير الترابط مع الدول المشاركة في اتفاقية الدول المستقلة.
٦. استعادة المكانة والهيبة الدولية
٧. اقامة نظام دولي متعدد الاقطاب.

ثانياً : البعد الاقتصادي. لقد ساهم تردي حالة الاقتصاد الروسي، في زعزعة مكانتها على صعيد العلاقات الاستراتيجية الدولية، وتسبب تفاقم حالة عدم الاستقرار الداخلي، وقيد اطلاق برامج التنمية وتوظيف الموارد لتحقيق المصالح والامن القومي، لذلك كان تحقيق النمو الاقتصادي في مقدمة الاهداف، لاسيما الصناعة العسكرية لتجهيز القوات المسلحة، ولأغراض التصدير كمورد لإستثمار، اذ تمكنت من الحصول العملة الصعبة من مبيعات الاسلحة والمفاعلات النووية والحفاظ على القدرات البحثية، وتأكيد نفوذها ومكانتها من جديد[٢]، لذلك فان البيانات الاحصائية تشير الى حجم التغيير الذي طرأ على روسيا اقتصادياً واجتماعياً وعسكرياً، بعد العام ٢٠٠٠، من حيث زيادة حجم الناتج الاجمالي في روسيا، ونسبة النمو السنوي في الاقتصاد، وارتفاع حجم الصادرات الخارجية، وانخفاض نسبة الديون الخارجية،

[١] لمى مضر الامارة، الاستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة وانعكاسها على المنطقة العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٩، ص ٢٣٦.
[٢] نفس المصدر، ص ٢٢٤.

وزيادة حجم الاحتياط النقدي والتي أسهم في زيادة دخل الفرد، أما الجانب السلبي في الاقتصاد فيكمن في اعتماده على تصدير الموارد الأولية بشكل رئيس من الناتج القومي وهو ما يتعرض الى تقلبات السوق العالمي، اضافة الى السلع الصناعية الروسية ما زالت أقل تنافسية قياساً بالصناعات الغربية واليابانية [١]. وقد تم اطلاق الاستراتيجة الجديدة عام ٢٠١٠ –٢٠٢٠، بالتعاون مع ١٠٠٠ خبير من مختلف الاختصاصات في مؤسسات الدولة، بشأن القضايا الاستراتيجة الاقتصادية والاجتماعية، تناولت كافة قضايا التنمية ذات الاهمية للمجتمع الروسي، من خلال اعادة هيكلة الميزانية الاتحادية بما يحقق اهداف الاستراتيجية، في النمو الاقتصادي والحفاظ على الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، من خلال تعزيز اقتصاد السوق والمنافسة وتحفيز الابداع كأساس للتنمية[٢]، وتؤكد هذه التطورات على مستوى التغيير والتطور الحاصل في روسيا، بعد مرحلة اعادة البناء والاصلاح[٣]. لقد بلغت ايرادات الميزانية الفيدالية خلال النصف الاول من العام ٢٠١٨، حدود ١٠٩,٥ مليار دولار، مقابل ١٠٢,٣ من النفقات، بفائض ٧,٣ مليار دولار، وحققت التجارة الخارجية نسبة نمو ١٩,٣% وبحدود مبلغ ٦٢٩ مليار دولار، وبلغت الصادرات ٤١٠ مليار والاستيراد ٢١٩ مليار دولار، في العام ٢٠١٨، وبفائض بلغ ٧٥,٢ مليار دولار عن العام ٢٠١٧، وبذلك تم خفض نسبة العجز تدريجياً من ٣,٢% عام ٢٠١٧ الى ٢,٢% عام٢٠١٨ [٤]، ويمكن القول ان اقتصاد روسيا لم ينهر كما كانت التوقعات، وحقق هذا التقدم ، الا انه ما زال بعيدا عن التعافي الشامل.

ثالثاً: البعد الاجتماعي. ان اعادة بناء الدولة سياسياً واقتصادياً لا يمكن ان تُثمر بمعزل عن بناء الدولة على الصعيد الاجتماعي، أي ان الاصلاح والتنمية يجب ان تتم من خلال تقوية المجتمع، لكي تكون المخرجات النهائية تتناسب مع اهداف عملية اعادة البناء، بدءاً برفع المستوى الثقافي، بالتركيز على جودة التعليم لتناهز نسبة ٩٩,٦ في العام ٢٠١٣، لتحتل المرتبة ٢٠ ضمن أفضل دول العالم، بعد معالجة مشكلة الفقر وترسيخ النظام الديمقراطي، لمشاركة الجميع في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية [٥].

---

[١] أحمد سيد حسين، مصدر سبق ذكره، ص ٢٢١.

[٢] د أحمد سيد حسين، مصدر سبق ذكره، ص ٤٤٠.

[٣] يقدر احتياط النفط الروسي بنحو ٦٠ مليار برميل ما يعادل ٤,٦% من الاحتياطي العالمي، واحتياطها في الغاز بنحو ٢٧,٥ من الاحتياط العالمي، والدولة الاولى في تصدير الغاز ويسهم بنحو ٨٠% والثانية في تصدير النفط ١٣% من اجمالي الصادرات الروسية. للمزيد من المعلومات ينظر: نورهان الشيخ، السياسة الروسية تجاه الشرق الاوسط في القرن الحادي والعشرين، جامعة القاهرة، القاهرة، ٢٠١٠، ص ٢٥ – ٢٦.

[٤] موقع روسيا اليوم، بتأريخ ٢٠١٩/١/٨، موقع على الانترنت: https://arsbic.rt.com/bosiness/9953527

[٥] د أحمد سيد حسين، مصدر سبق ذكره، ص ٢٥٣.

رابعاً : البعد العسكري. تُعد القدرة العسكرية أهم القضايا التي تواجه القيادة السياسية في مرحلة اعادة البناء، لوجود علاقة متلازمة بين الاستقرار والتنمية، لان الدولة التي تحقق معدلات نمو عالية هي التي تتمتع بحالة من الاستقرار والأمن، لقدرتها على تنفيذ الخطط والبرامج التنموية، لذلك تم العمل على إعادة تأهيل المؤسسة العسكرية بالشكل الذي يلائم القرن الحالي، في محاولة لتجديد مكانة روسيا من خلال توفير قدرة فاعلة على الردع الخارجي واستنبات القناعة لدى الخصوم بأنهم ما أقدموا على عمل غير مرغوب به يهدد السلامة الاقليمية والاستقرار السياسي الروسي، فان الرد سيكون حازماً وخلال مدة زمنية محددة [١]، ويمكن ان نذكر نموذج للتطور في مستوى الردع، حين أكد الرئيس " بوتين" في العام ٢٠٠٢، من أن روسيا ستحافظ على الصاروخ" CC18"، المجهزة برؤوس نووية خلال" ١٠-١٥" عاماً، بل وستبقى لغاية ٢٠٣٠[٢]، والتي أسهم بشكل فاعل في تراجع الدور الغربي في الجِوار الاقليمي القريب. وباعتماد روسيا خطة التطوير الشاملة للقوات المسلحة٢٠١١ – ٢٠٢٠، لتحقيق نسبة ٧٠% من تسليحها وتجهيزها بعد العام ٢٠١١، بميزانية بلغت ٦٥٦ مليار دولار، وقد اعلن نائب وزير المالية" ليونيد غورنين"، بان الحكومة رصدت مبلغ ١١٦,٦ مليار دولار لتغطية متطلبات الأمن القومي والدفاع للاعوام ٢٠١٨ -٢٠٢٠،[٣].

المطلب الثاني : الاستراتيجية الروسية مطلع القرن الحادي والعشرين.

أولاً : اهداف الاستراتيجية الروسية بعد العام ٢٠٠٠: ان اهداف الدولة ترتبط بالدوافع التي تتستر عليها، ما يجعل تحديدها أمراً صعباً، والتي تتطلب المتابعة بين ما تعلنه الدولة من أهداف وما تعمل عليه في الواقع، باستخدامها الموارد والوسائل المتاحة في سياستها الخارجية، بالمواقف حيال القضايا التي تتعلق بأمنها ومصالحها القومية، لذلك كان قرار القيادة الروسية في استراتيجية الامن القومي في العام ٢٠٠٠، واستجابة للمتغيّرات الداخلية والخارجية، ووفق رؤية تُعِد الولايات المتحدة وتوسيع حلف الشمال الاطلسي التهديد الرئيسي لها، لذلك على روسيا العمل وفق مبدأ انتهاء عصر المواجهة القطبية، من خلال دعم الاوضاع السياسية والاقتصادية لعدد من الدول لتحسين آلية الدفع المتعدد الاطراف للقضايا الدولية من جهة، ومن جهة ثانية، محاولة ايجاد هيكل للعلاقات الدولية لمواجهة الهيمنة الغربية التي تقودها الولايات المتحدة، بالانفراد في معالجة الاحداث الدولية، عن طريق الاستخدام العسكري، وانتهاك قواعد القانون

[١] د طارق محمد ذنون، الفكر الاستراتيجي الروسي في القرن الواحد والعشرين، شركة دار الاكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٦، ص ٢٤.

[٢] هانس م. كريستنسن، القوى النووية العالمية، ترجمة حسن حسين، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٤، ص٨٦.

[٣] موقع العربي نيوز، بتاريخ ٢٠١٩/١/١، موقع على الانترنت: https://www.alaraby.co.uk/opinion/2017/3/1

الدولي، وان مصالحها القومية تقتضي الحفاظ على منظومة عسكرية قادرة على الدفاع عنها لضمان أمنها، وردع أي عدوان ضدها، أو ضد أحد حلفائها، نتيجة توجسها من تطور الاحداث في اتجاهات مستقبلية تهدد أمنها، اذ لايجدي كونها دولة كبرى ونووية وعضواً في مجلس الامن ما لم تكن لديها الوسائل اللازمة لفرض الردع على جيرانها أو على الطامعين الآخرين[١].

لذلك كان تولي الرئيس" فلادمير بوتين"[٢]، قيادة روسيا بعد العام ٢٠٠٠، إيذاناً بمرحلة فاعلة على المستويين الداخلي والدولي، لادراكه أهم المرتكزات الاستراتيجية والتي تتلخص فيما يلي :[٣]

١. التركيز على برامج الاصلاح الداخلي، على ان لايكون على حساب السياسة الخارجية.
٢. تعميق التوجه الأوروآسي لروسيا الاتحادية.
٣. العمل على تجديد دور روسيا في آسيا والشرق الاوسط بشكل تدريجي.
٤. التركيز على تطوير دور روسيا في عالم متعدد الاقطاب ورفض النظام الدولي ذو القطبية الواحدة.
٥. عدم السماح للغرب بتهميش الدور الروسي في عالم القرن الحادي والعشرين.

ثانياً: التحديات الداخلية والخارجية. تواجه روسيا مجموعة من التحديات الداخلية والخارجية التي تحتاج الى المعالجة كي تتمكن من تنفيذ استراتيجيتها مطلع القرن العشرين، فعلى المستوى المحلي، يشكل المحافظة على الامن وتطوير البُنى التحتية والخدمات، وتسعى الى اجتذاب الموارد من القطاع الخاص الروس أو من الاستثمارات الاجنبية، ولتعزيز الثقة والتعاون والمشاركة بين الدولة والمجتمع، عبر تعديل التشريعات القانونية والتنظيمية، لزيادة الانشطة التي تسمح للمجتمع المدني القيام بوظيفته الرقابية بفاعلية، من خلال توفير المزيد من الموارد من أجل دعم دورها التنموي كمشارك للدولة في التنمية[٤]. وشّكلت الاحداث المسلحة في الشيشان في العام ٢٠٠٣، بمثابة اختبار لبرنامج الاصلاح الروسي باعتبارها تحدياً وتهديداً لأمنها

---

[١] نفذت القوات النووية الاستراتيجية الروسية في العام ٢٠٠٢، تجربة اختبار قدراتها باطلاق ثلاثة صواريخ دفعة واحدة من قواعد برية وجوية وبحرية، لتدريب أجهزة القيادة والتحكم في القوات المسلحة، للمزيد من المعلومات ينظر: لمى مضر الامارة، مصدر سبق ذكره، ص١٢٧-١٣١.

[٢] نبذة حياة الرئيس فلادمير بوتين: مواليد ١٩٥٢، في لينينغراد، عضو الحزب الشيوعي عام ١٩٧٢، وحصل على شهادة الحقوق عام ١٩٧٥، والتحق بجهاز" KGB" السوفيتية عام ١٩٧٥، استقال من جهاز المخابرات ١٩٩١، وتدرج في المناصب المتنوعة ليصبح رئيس الوزراء عام ١٩٩٩، واصبح رئيساً للجمهورية لفترتين رئاسية٢٠٠٠ – ٢٠٠٨، وكذلك فوزه في= =الانتخابات بنسبة ٦٣% من الاصوات في العام ٢٠١٢، ولايزال في قيادة روسيا، وقد طلق زوجته الاولى عام ٢٠١٣، وتزوج من بطلة الجمباز الاولمبية "أليا كاباييفا" عام ٢٠١٤. للمزيد من المعلومات: وولتر لاكوير، البُوتينيّة: روسيا ومستقبلها مع الغرب، ترجمة د فواز زعرور، دار الكتاب العربي، بيروت، ٢٠١٧، ص١٥٧.

[٣] وائل محمد اسماعيل، التغيير في النظام الدولي، مكتبة السنهوري، بغداد، ٢٠١٢، ص ١٨٨.

[4] Lubov S. Sysoyeva; Russian Democracy in the Vacuum of Civil Society, vol.17,no.1(2009), http://www.cpc.vgtu.lt/ indx.php/cpc/article/view/25

القومي، فقد تمكنت روسيا من فرض النظام والسيطرة على منطقة القوقاز[١]. أما التحديات الخارجية، فانها تُعد من أهم مهام الدولة لممارسة التوازن الاستراتيجي العالمي، في تشخيص البيئة الدولية وتحديد مكامن الفرص والمحددات، بالشكل الذي يضمن له تفعيل الاداء الوظيفي لتحقيق مصالحه، لذلك فان هنالك مجموعة من التحديات التي تُمثل عائقاً أمام تفعيل أداء دورها في القرن الحالي، ولعل من أهمها الهيمنة الاميركية على النظام الدولي، ومحاولة كبح جماح أية قوة تحاول منافسها في زعامة النظام الدولي. وان القيادة الروسية لم تَغفل طبيعة التحدي الخطر، نتيجة ممارستها القوة العسكرية أو التهديد بها، بعد ان تم توسيع حلف الشمال الاطلسي" الناتو" شرقاً باتجاه حدودها، ونصب أنظمة الصواريخ والرادارات" الدرع الصاروخي" في بولندا والتشيك وتركيا، وفي القواعد الجوية في ألمانيا ورومانيا وبلغاريا، لحماية دول حلف" الناتو"، للمحافظة على الامن والتوازن العالمي[٢]. الا ان الادراك الروسي للتهديد من توسيع حلف الناتو من حدودها، لغرض تطويقها وعزلها، والذي له أثر سلبي على الاستعداد القتالي للقوات الروسية[٣]، والتي تُشكل خرقاً لتعهد الطرفين في مطلع التسعينيات، بان تتخلى عن حلفائها في شرق أوروبا، بشرط ان تضمن عدم توسيع حلف الناتو ليضم تلك الدول[٤]. كون هذا الاجراء تهدف الى محاصرتها بعد ان تجاوزت أزمتها السياسية والاقتصادية، الأمر الذي جعل الرئيس" بوتين" الاعلان عن استراتيجية " التحدّي والاستجابة"، في العام ٢٠١٥، على أثر العقوبات الغربية على بلاده، والتي تهدف الى عدم السماح لـ" هيمنة القطب الواحد والدعوة الى عالم جديد متعدد الاقطاب"، حين يشير الى تحالف منظمة "بريكس وشنغهاي"، بما تمتلك دولها بحدود ٤٠% من سكان العالم، و٢٥% من الانتاج العالمي، و٢٠% من التبادل التجاري، وقدرتها على خلخلة أسس التحالف الغربيلذلك فان القيادة الروسية ترى ان لا مبرر لهذه الاجراءات من قبل الولايات المتحدة الاميركية والغرب، كونها يعرّض اتفاقية الحد من انتشار الصواريخ الباليستية " ABM "، لخطر الإلغاء[٥]، بالمقابل أعلنت الادارة الاميركية، عن نيّتها الغاء هذه الاتفاقية كون روسيا غير ملتزمة ببنودها.

ثالثاً: دور القيادة الروسية بعد العام ٢٠٠٠: تتحمل القيادة السياسة مسؤولية اعادة البناء لمؤسسات الدولة، لان العملية تواجه تحديات داخلية وخارجية كثيرة على كافة المجالات والمستويات، لكون العملية متعددة الابعاد فتتمركز التفاعل حول محور القيادة صاحبة "ارادة

[١] وولتر لاكوير، مصدر سبق ذكره ، ص١٥٩.
[٢] د طارق محمد ذنون، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٧.
[٣] أمجد جهاد عبدالله، التحولات الاستراتيجية في العلاقات الاميركية الروسية، دار المنهل اللبناني، بيروت،٢٠١٥، ص١٥٣.
[٤] د أحمد سيد حسين، مصدر سبق ذكره، ص ٤٢١.
[٥] وولتر لاكوير، مصدر سبق ذكره ، ص٢١٠

التغيير"، لتتمكن من تعزيز الترابط بين السياسات الداخلية والاقليمية والدولية، والتي تتمكن من خلال نجاحها في تحقيق اهداف المصالح القومية كسب الشرعية للنظام السياسي[١]. ولابد من ذكر ان التطور والاصلاح الذي تحقق في روسيا، يعود تخطيطه و الاشراف على تنفيذه للرئيس الروسي" فلادمير بوتين"، الذي تسلم الرئاسة في العام ٢٠٠٠، حيث تمكن من قيادة البلاد وادارة الحكومة بحكمة وكفاءة، ورفع روحها المعنوية في ظل ظروف صعبة، كانت روسيا تتخبط في حالة من الفوضى والاضطرابات السياسية والاقتصادية [٢] . لقد استطاع الرئيس" بوتين" ، نتيجة الكفاءة والكارزما التي يتمتع بها، الى تأمين البيئة الداخلية، من خلال تَبَنيّ منهج واضح يستند على ركيزة اساسية وهي ضرورة اعادة مكانة روسيا في النظام الدولي، من خلال توظيف الموارد المتاحة للوصول الى الاهداف المحددة، لتتمكن من اداء دورها الاستراتيجي على المستوى الاقليمي والدولي مطلع القرن الحادي والعشرين.

المبحث الثاني: أهداف الاستراتيجية الروسية مطلع القرن الحادي والعشرين: عملت روسيا على تحقيق اهدافها، من خلال تحديد التفاعل في البيئة الاستراتيجية بهدف تطويعها لصالحه، لتفعيل الاداء الاستراتيجي باستغلالها الفرص المتاحة، لحماية الامن القومي ومحاربة الارهاب، بالشكل الذي يضمن اعادة أداء دورها على المستوى الاقليمي والعالمي، لخدمة مصالحها القومية.

المطلب الأول : استراتيجية حماية الامن القومي الروسي مطلع القرن الحادي والعشرين

أولاً: تكررت خسارة روسيا لموقعها المتحكم ولنفوذها الجيوسياسي، بسبب استقلال أوكرانيا وجورجيا وأرمينيا وآذربيجان في العام ١٩٩١، وهي بمثابة التوابع التي تدور في الفلك الروسي، بعد تجاوز الصراع البُعد الاقتصادي، الى حالة التدخل العسكري المباشر، في صورة قواعد عسكرية وتعاون عسكري مع عدد من هذه الدول، وكانت روسيا دون مستوى يتيح لها قدراتها الاقتصادية والعسكرية المواجهة، في ظل تجدد المنافسة والصراع الدولي[٣]، لذلك تشكّلت عدة مبادئ جوهرية للاستراتيجية الروسية بعد العام ٢٠٠٠، من أهمها ما يلي: [٤]

- ❖ الحفاظ على البنيان القومي الروسي بالتصدي لأي محاولة للتغلغل والاختراق الخارجي.
- ❖ استبقاء الاقاليم المجاورة في وضع من الضَعْف حتى لا تصبح عامل تهديد للأمن الروسي.

[1] Roger B. Myerson; Toward a Theory of Leadership and State Building, 2010," http://www.pnas.org/cgi/10.1073/pnas.101997108"

[٢] وولتر لاكوير، مصدر سبق ذكره، ص١٥٣.

[٣] نورهان الشيخ، مصدر سبق ذكره، ص٣٢.

[٤] لمى مضر الامارة، مصدر سبق ذكره، ص ٢١٤.

لقد تعرضت روسيا الى عدد من الثورات الملونة في مجالها الحيوي ضمن مناطق نفوذها الحيوي التأريخي، حين بدأت الثورة سوداء في صربيا عام ٢٠٠٠، ووردية في جورجيا عام ٢٠٠٣، وبرتقالية في أوكرانيا عام ٢٠٠٤ ، وزهرية في قرغيزستان عام ٢٠٠٥، فخسرت عدد من الانظمة الموالية لها دون ان تُحرك ساكن نتيجة انشغالها باعادة بناء واصلاح نظامها داخلياً، ومن ثَمّ كان قرارها التدخل في أحداث كل من جورجيا وأوكرنيا، لمواجهة التهديد على امنها القومي، لاسترجاع ما يمكن من نفوذها في مجالها الاستراتيجي[١]، لذلك فان الاداء الاستراتيجي الروسي في البيئة الاقليمية، تعمل لضبط حركة تفاعلاتها بالشكل الذي لا يخرج عن مجال نفوذها الاستراتيجي، لادراكها عدم القدرة على أداء دورها على المستوى الدولي ما لم تتمكن من ضمان البيئة الاقليمية، عن طريق الترهيب أو الترغيب بالفرض أو الإقناع، كونها الحلقة الموصلة للبيئة الاستراتيجية الدولية[٢]. وقد استغلت روسيا فرصة الانشغال الاميركي، بأزمات منطقة الشرق الاوسط، لاعادة تنظيم وتطوير قدراتها الاقتصادية والعسكرية، لتعاود دورها في القضايا الدولية.

ثانياً: الموقف الروسي من الازمة الجورجية ٢٠٠٨. تتعامل جورجيا مع روسيا، على أنها الدولة التي استعمرتها، لأكثر من قرن، وانها تسعى للسيطرة عليها بالرغم من استقلالها في العام ١٩٩١، من خلال اتفاقية اتحاد الدول المستقلة، لذلك سعت جورجيا الى الانضمام الى الاتحاد الاوروبي وحلف الناتو منذ استقلالها، وهو ما ترفضه روسيا، لضمان سلامة حدودها من أي تهديد غربي، وتحديداً بعد نشر الصواريخ في أوروبا، حيث تعتبر روسيا هذا الاجراء أحد أهم التحديات التي تواجه أمنها في نطاقها الاقليمي، كون جورجيا، دولة جِوار مباشر لها، واحدى البوابات الروسية نحو أوروبا، لذلك قامت روسيا بشن الحرب ضدها في العام ٢٠٠٨، تحت حجة حماية مواطنيها في اقليمي أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية[٣]، ومن ثَمّ ضمهما الى الاتحاد الروسي، من منطلق اثبات القوة والردع ضد اجراءات الدول الغربية، ورفضها أي تهديد لأمنها ومصالحها القومية التي تستهدف تغيير واقع دول الجِوار القريب، لتجعلها أقرب الى النفوذ الغربي، بالمقابل عجز الغرب عن القيام بأي موقف لانقاذ النظام الجورجي وكبح ردة الفعل الروسية [٤].

---

[١] محمد الكوخي، الازمة الاوكرانية: صراع الشرق والغرب، المركزالعربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، ٢٠١٥، ص١٦٤.

[٢] د طارق محمد ذنون، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٤.

[٣] د أحمد سيد حسين، مصدر سبق ذكره، ص ٤٢٣.

[٤] محمد الكوخي، مصدر سبق ذكره، ص١٦٥

ثالثاً: اندلعت الازمة الاوكرانية في العام ٢٠١٣، بعد رفض الرئيس " فيكتور يانوفيتش" توقيع اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الاوروبي، وتم التوقيع على اتفاقية التجارة الحُرة مع روسيا في العام ٢٠١٣، أي تفضيل الخيّار الروسي بديلاً عن الاوروبي، الا ان الازمة دخلت مرحلة خطرة، نتيجة محاولة الحكومة الاوكرانية المناورة بين الشرق والغرب، لكسب الاتحاد الاوروبي دون خسارة الشريك الروسي، على أثر التجاذبات بشأن مستقبل أوكرانيا الاقتصادي، ففضلت الحكومة الاوكرانية مبلغ ١٥ مليار المقدمة من روسيا بديلاً من العرض الاوروبي مليار دولار لانقاذ اقتصادها، الامر الذي فجّر الازمة بشكل خطير، عندما قررت روسيا تحريك قواته العسكرية بعد موافقة البرلمان الروسي تحت ذريعة " حماية المواطنين الروس من التطرف اليميني في أوكرانيا"، فتم السيطرة على جزيرة القرم، وضمها الى الاتحاد الروسي، بالمقابل إكتفت الدول الغربية بالتنديد بالتدخل الروسي، ودعت الى الانسحاب الفوري من القرم واعادة الاوضاع الى حالتها الاعتيادية، وقررت مجموعة عقوبات اقتصادية ضد روسيا[١].والتي أدت الى أزمة اقتصادية خانقة في الداخل الروسي، من هبوط قيمة العملة" الروبل"، وحرمانه من إيرادات مهمة نتيجة انخفاض سعر النفط العالمي.

لقد تمثلت في الازمة الاوكرانية ٢٠١٣، الصراع السياسي والاقتصادي والجيوسياسي بين القوى الاقليمية والدولية الفاعلة، استناداً الى مواقفها، كونها تمثل المواجهة بين روسيا والغرب، فموقع أوكرانيا تُعد البوابة الروسية لعبور الغاز الروسي نحو أوروبا، وقاعدة تواجد الاسطول البحري في القرم، وعملت على مقارنة هذه الازمة مع الازمة السورية، وكيفية التعامل الاميركي الغربي مع الازمتين، لذلك قررت استخدام استراتيجية تقوم على التدخل المباشر بالقوة واحكام قبضتهاعلى جزيرة القرم، دون تمكن الغرب من انقاذ حلفائه في أوكرانيا، واكتفت باستخدام السلاح الاقتصادي الوحيد للضغط على روسيا[٢]. لذلك كان الاجراء الروسي الحازم في القرار العملي في التطبيق لمنع تضارب الارادات الداخلية والاقليمية والدولية.

المطلب الثاني : الاستراتيجية الروسية لمحاربة الارهاب بعد أحداث ١١ ايلول ٢٠٠١

أولاً: أحداث ١١ ايلول ٢٠٠١، التي أثرت على إستراتيجية الولايات المتحدة الأميركية، من خلال إعادة ترتيب أولويات أهدافها، في منطقة أورآسيا، ضمن استراتيجية الضربات الوقائية، ضد أية دولة تمثل تهديداً للامن الاميركي، والتوجه لاعادة نشر القوات العسكرية وبناء نظام أمني جديد[٣]، ضمن ملف " خطة أورآسيا " لصياغة نظام دفاعي يضمن أمنها. والتي

[١] نفس المصدر ، ص١٩.
[٢] محمد الكوخي، مصدر سبق ذكره، ص١٦٣ – ١٦٨.
[٣] وائل محمد اسماعيل، مصدر سبق ذكره ، ص٤٣.

أستوجبت تحديد تحجيم موقف روسيا والصين، لذا كان لذلك عملت كل من روسيا والصين مع عدد من دول شرق آسيا، على تأسيس منتدى" شنغهاي" كرد فعل ضد خطة الولايات المتحدة، بالرغم من موقف روسيا والصين، في تأييد الولايات المتحدة ضمن الحملة العالمية في مكافحة " الإرهاب". ومطالبتها الدول الغربية بدعمها إزاء موقفها الحازم في حربها على "الإرهاب" ، والذي أطلق عليه" الإرهاب الإسلامي"، ووقف حملة الإنتقادات ضد سياستها في الشيشان، عندما حددت روسيا شروطها ، لإستخدام أراضي آسيا الوسطى، من قبل قوات التحالف الغربي في العمليات العسكرية ، ضد حركة" طالبان" في أفغانستان مقابل : [١]

- إعتراف واشنطن ، بأن منطقة آسيا الوسطى والقوقاز ضمن مناطق النفوذ الروسي .
- وقف توسع حلف شمال الأطلسي نحو الشرق .
- إعتبار حرب الشيشان ، ضمن نطاق الحرب ضد الإرهاب .
- فتح إعتمادات مالية من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لروسيا .
- مراجعة إنشاء مبادرة مشروع الدرع الصاروخي، وإلغاء الإتفاقيات المبرمة مع الإتحاد السوفييتي
- تعامل واشنطن مع روسيا ، بإعتبارها شريكاً ، يُسهم في صنع القرارات الدولية .

لذلك تألفت الاهداف الاستراتيجية الروسية لضمان الامن القومي، في منع الحروب والصراعات العالمية والاقليمية، بهدف حفظ الامن والسلام العالمي، من خلال تحقيق مستوى الردع الاستراتيجي، واتخاذ مجموعة من التدابير السياسية والعسكرية والاقتصادية والاعلامية، لمنع أو الحدّ من أي عمل خطر مُدمّر من دولة معتدية[٢]، لذلك يمكن تقييم نشاط السياسة الخارجية الروسية على المستوى الدولي، والتي من أهم مبادئها ما يلي : [٣]

- الدعوة إلى عالم متعدد الأقطاب ، والرفض القاطع لعالم يحكمه قطب واحد .
- التركيز على تفعيل دوْر الأمم المتحدة ، لحل الأزمات الدولية ، إنطلاقاً من الإيمان بالجهود الجماعية ، لنزع فتيل النزاعات في مناطق العالم المختلفة .
- إقامة علاقات دولية على أسس مصلحية، تأخذ بنظر الإعتبار المصالح المشروعة للدول، تهدف إلوصول إلى قرارات مشتركة تخدم مصالح كل طرف .

[١] أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١، وأثرها على موقف روسيا الإتحادية ، تأريخ ٢٠١١/٧/١٢ ، موقع على الأنترنت: http://www.niroonnews.com/arab/3463--11-2001-html

[٢] د طارق محمد ذنون، مصدر سبق ذكره، ص ٦٦.

[٣] دراسات أوراق الجزيرة، التحولات السياسية في روسيا ، تأريخ ٢٠٠٩/٥/٩ ، موقع على الأنترنيت : http://aljzzeera.net/NR/exeres/02E66 .

- إقرار السلام العالمي، وتحنب النزاعات العسكرية، والتأكيد على مبدأ التعاون مع شعوب العالم كافة.

لذلك حاولت روسيا، الإبقاء على نفوذها في مناطق القوقاز، وآسيا الوسطى، وأوروبا الشرقية، ولكن بمستويات مختلفة، كونها تمثل مجالاً حيوياً جيواستراتيجياً، بأبعادها الجيوبوليتيكية والاقتصادية، بالرغم من اعلان استقلال دولها الا ان موقعها لم يتغيّر كثيراً في اطار الاستراتيجية الروسية، من خلال استغلال الازمة المالية التي تعرض لها الاقتصاد الاميركي في العام ٢٠٠٨، والتي قيّد تمويل الاستراتيجية الاميركية لفرض الهيمنة العالمية، لاثبات موقفها لفرض قرارتها لحماية أمنها القومي، في احداث جورجيا وأوكرانيا، ، ثم تطور موقفها في ازمة الملف النووي الايراني والازمة السورية كما سيتم تناولها في البحث.

ثانياً: الموقف من احداث الشرق الاوسط بعد احداث العام ٢٠١١: الموقف الروسي تجاه المنطقة يمتد لتأريخ لأكثر من قرن، لأهميتها في السياسة العالمية بحسابات علاقات القوة والنفوذ والتأثير، موقعاً ومواردا، وارتباطها بمصالح روسيا في مجال الطاقة والغاز، وتجارة السلاح، والتجارة الثنائية، والاستثمارت المتبادلة، في ظل المتغيّرات التي تعرضت لها المنطقة، الا ان ضَعْف الاستراتيجية الروسية واضحاً في الشرق الأوسط مطلع القرن الحادي والعشرين، وفقاً لمفهوم "الدبلوماسية الفاعلة"، لكن امتلاكها آليات متعددة، مكنتها من إحداث تأثير في الحسابات، بسبب قدراتها الاستراتيجية وموقعها في مجلس الأمن، ومكانتها داخل التوازنات الأوروآسيوية[١]. لذلك تُعد المنطقة البيئة الاقليمية نطاق الأداء الاسترتيجي الأهم لروسيا، لتمارس دوراً هاماً ومواقف تجاه قضاياها المعقدة، من أجل ترسيخ دورها وحضورها الاقليمي الفاعل ليكون المدخل لممارسة دورها على المستوى الدولي[٢] ، فبعد احتلال احتلال أفغانستان ٢٠٠١، والعراق ٢٠٠٣، ثم تعرض مصالحها في ايران للضغط نتيجة أزمة الملف النووي بعد العام ٢٠٠٥، والممارسات التصعيدية الاميركية ضد سوريا، كونها دولة راعية للارهاب، وفي تسهيلها عبور المقاتلين الاجانب الى العراق، وسعيها وراء أسلحة الدمار الشامل، مُعتبرة اياها متورطة بتصرفات منطوية على تهديد وعدائية، الامر الذي حفز الادارة الاميركية بعد عام ٢٠٠٥، لاقناع سوريا للتعاون مع اهدافها في المنطقة، او احداث تغيير في نظامها السياسي، بل والمطالبة بتنحي الرئيس" بشار الأسد"[٣]. لذلك شهدت السياسة الروسية حضوراً فاعلاً في المنطقة بعد العام ٢٠١١، كان الموقف الروسي من أحداث المنطقة بعد العام٢٠١١، قائم على

[١] أحمد داود أغلو، مصدر سبق ذكره، ص ٣٨٨ .
[٢] نورهان الشيخ، مصدر سبق ذكره، ص ٧.
[٣] هنري كيسنجر، النظام العالمي،ترجمة فاضل جتكر، دار الكتاب العربي، بيروت، ٢٠١٦، ص ١٢٩.

انها شؤون داخلية، ولايجوز لأي دولة التدخل فيها احتراماً لسيادة كل دولة، والحق فقط لمواطني الدولة تحديد مصيرهم سواء باستمرار النظام أو استبداله بنظام آخر، فضلاً عن اختيار شكل النظام الجديد وطبيعته دون أي تدخلات أجنبية، لذلك كانت الدعوة الى حل الازمة سياسياً من خلال مؤتمرات جنيف، ومبادرتها لازالة السلاح الكيمياوي، الذي مثّل تحدياً لسياتها الخارجية أزاء تطور الاحداث في المنطقة[١].

أدركت القيادة الروسية، ان تطور أزمات منطقة الشرق الاوسط، تُشكل قلقاً لديها لغموض مستقبلها، لذلك يقول الرئيس" بوتين": ان روسيا لا ترغب بالتدخل في شأن الصراعات الداخلية، لان الاضطراب وعدم الاستقرار بشكل عام، لا يمكن معالجتها عبر فرض الحلول الخارجية، من دون الأخذ بنظر الاعتبار تأريخها وتقاليدها وخصوصيتها، كما في حالة العراق وليبيا واليمن، نريد السلام والنظام المستقر في سوريا، وضمان المصالح والحقوق المشروعة لجميع المواطنين[٢]. وقد استغلت روسيا فرصة الانشغال الاميركي، بأزمات المنطقة، لاعادة تنظيم وتطوير قدراتها الاقتصادية والعسكرية، لتعاود دورها في المنطقة. لذلك كان الموقف الروسي المتشدد في مواجهة النفوذ الاميركي المتزايد في الشرق الاوسط، الهادفة الى فرض نوع من الاصلاح السياسي والتغيير بما يتناسب مع النمط الليبرالي، باستخدامها القوة العسكرية والهيمنة الاقتصادية، للدلالة على كونها الدولة الاولى في النظام العالمي[٣]، عندما بدأت روسيا التعامل من منطلق محاولة اعادة نفوذها في المنطقة، وحماية مصالحها في سوريا للخطر بعد العام ٢٠١١، باظهار دعم غير محدود لسوريا وايران، لوقف خسارة مصالحها في مواجهة السياسة الاميركية[٤]، بعد خسارتها افغانستان والعراق وليبيا.

لقد سعت روسيا الى تنشيط تجارة صادراتها من الأسلحة للمنطقة ليس من اعتبارات سياسية أو آيديولوجية، ولكن من منطلق الموارد المالية للدخل القومي، للنهوض بالاقتصاد الروسي، الامر الذى أدى الى زيادة مبيعات روسيا من الاسلحة من ٣,٦٨ مليار دولار عام ٢٠٠٠، الى ٨,٣٥ مليار دولار عام ٢٠١٢، لدول الجزائر والعربية السعودية وسوريا والعراق ومصر، لتحتل المرتبة الثانية بعد المبيعات الاميركية، لاسيما مع سوريا باعتبارها الحليف[٥]. حيث تعمل روسيا لتوظيف قدراتها وخيارتها الاستراتيجية، في مواجهة التحديات واستحداث الفرص والانتفاع من المتغيّرات، باداء دور فاعل وإيجابي كقوة كبرى، فلا تسعى الى تغيير الوضع القائم، بل

[١] د أحمد سيد حسين، مصدر سبق ذكره، ص ٤٢٥.
[٢] جمال دملج، البوتينية: أسس العقيدة السياسية الروسية الحديثة، دار سائر المشرق، بيروت،٢٠١٦، ص ٢١٤.
[٣] وائل محمد اسماعيل، مصدر سبق ذكره، ص٦٤.
[٤] عمار بهاء الدين، مستقبل التنافس الروسي الامريكي في الشرق الاوسط، مكتبة السنهوري، بيروت، ٢٠١٦، ص ٩٤.
[٥] نورهان الشيخ، مصدر سبق ذكره، ص ٧٠ - ٧٤.

لضمان استقرار المنطقة، لحماية أمنها ومصالحها القومية، في ضوء بيئة جيوسياسية جديدة[١]، بالتزامن مع بروز ظاهرة الجماعات الارهابية وتحت مختلف العناوين، لتشّكل محوراً يمتد من السعودية عبر الاردن والعراق وسوريا تركيا الى أراضيها، التي تعاني من عدم الاستقرار الامني في القوقاز والشيشان.

لذلك قررت روسيا وبالتعاون مع ايران والعراق وسوريا، تشكيل مركز معلومات استخباراتي، هدفها جمع المعلومات لتنسيق العمليات العسكرية للدول المشاركة لمحاربة الارهاب" داعش"، ومساعدة اطراف الازمة السورية لتسوية خلافاتها[٢]. ويمكن القول بان الدور الروسي ضرورة أساسية لدول المنطقة لتجنب الاحتكار الاميركي، بشرط ادراك روسيا بان خدمة مصالحها في دعم النظام السوري فقط، لن يوفر أساساً لاستراتيجية بعيدة المدى في المنطقة، بالرغم من علاقات التعاون مع الدول الخليجية و وايران ومصر والجزائر والعراق واقليم كوردستان العراق في مجال الطاقة والتسليح والاستثمار والتجارة، لممارسة التأثير في النظام الدولي.

المبحث الثالث: استراتيجية توظيف الازمة السورية لخدمة المصالح الروسية بعد العام ٢٠١١: تعتقد روسيا بان المتغيرات التي تشهدها منطقة الشرق الاوسط مدعومة من الغرب، تستهدف تطويقها، وتهديد نظامها الاتحادي في سياق تصدير" النموذج الانفصالي"، لذلك يختلف موقف روسيا من الازمة السورية عن موقف الولايات المتحدة الاميركية والغرب.

المطلب الأول : تطور الموقف الروسي من الازمة السورية بعد العام ٢٠١١ :تُعد روسيا الحليف الرئيسي لسوريا خلال العقود السابقة، فهي مصدر رئيس للسلاح والتدريب العسكري، والداعم السياسي في وجه الضغوط الاميركية، لتتمكن من تجاوز أزمتها، لذلك عملت روسيا على تدويل الازمة السورية الى المستوى الدولي لادراكها بوجود أكثر من طرف أوروبي وآسيوي غير مؤيد لمواقف السياسة الاميركية تجاه القضايا الدولية، لاسيما قضايا الشرق الاوسط والازمة السورية بالتحديد، كون سوريا البلد الحليف الوحيد القريب من المصالح الروسية في المنطقة، بالرغم من الاغراءات المقدمة لها، من عدد من دول المنطقة في مجال الاستثمار والقروض الى الشركات الروسية للتخلي عن سوريا[٣]. لذلك فهي لم تعارض، تغيير النظام الحاكم في سوريا، لكنها تعارض الطريقة التي اختارها الغرب بالتدخل لمعالجة الازمة، باعتبارها تهدف الى الهيمنة على المنطقة وتطويق روسيا إقليمياً، لاسيما المطالبة بغيير رأس النظام، كما حصل في العراق

[١] د كاظم هاشم نعمة، روسيا والشرق الاوسط بعد الحرب الباردة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، ٢٠١٦، ص١٤٧.

[٢] موقع روسيا اليوم، بتأريخ ٢٠١٩/١/١، موقع على الانترنت: https://arabic.rt.com/world/967055

[٣] د عقيل سعيد محفوض، سوريا وتركيا: الواقع واحتمالات المستقبل، مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت،٢٠١١، ص148.

وليبيا، من حالة الفوضى وعدم الاستقرار، والذي يضر بالمصالح الروسية، الامر الذي أوجب على الموقف الروسي، التدخل الحازم في الازمة، لابلاغ الغرب محدودية خيّاراتهم في المناطق الاقليمية التي فيها مصالح روسية.

أدركت القيادة الروسية، بانها ستحصل من الازمة السورية على فرصة اتباع سياسة متعددة المسارات مع الولايات المتحدة والقوى الاقليمية، في اطار صياغة سياسة اقليمية، كونها قوة كبرى لها مصالحها في الشرق الاوسط، حيث تمثل سوريا " أوكرانيا مُصغرة"، فكما تقاوم روسيا في الجبهة الاوكرانية صيغة التهديد العسكري والاقتصادي، فانها تعمل على مواجهة هذا التهديد كقوة كبرى في مواقفها ولإدراتها للازمة السورية، من خلال ربط نمط علاقتها، مع الولايات المتحدة والغرب في النظام الدولي الجديد[١]، واثبات حضورها في تطور القضايا الاقليمية في الشرق الاوسط، من خلال مواقفها تجاه الازمة السورية كما يلي:

أولاً: دور روسيا في دعم الازمة السورية في منظمة الامم المتحدة: تجسدت مضمون السياسة الخارجية الروسية، الالتزام بقواعد القانون الدولي، بهدف تحقيق نظام مستقر للعلاقات الدولية، على أساس المساواة والتعاون والمنافع المتبادلة، من خلال توظيف الدبلوماسية المتعددة الاطراف، لدعم جهودها الرامية الى تعزيز مركزها ودورها التنسيقي، مطلع هذا القرن[٢]، حيث لم تتمكن روسيا من ردع الولايات المتحدة الاميركية من غزو واحتلال العراق عام ٢٠٠٣، وامتنعت عن التصويت تضامناً مع الموقف الفرنسي والألماني، أزاء التدخل في الازمة الليبية بموجب قرار مجلس الامن الرقم ١٩٧٣/ ٢٠١١، الا ان الامر اختلف في الازمة السورية، حيث منحت الازمة روسيا أدوار متعددة، بالدفاع والدعوة لحماية السيادة الوطنية للدولة السورية، وفق ميثاق الامم المتحدة وقواعد القانون الدولي، فتمكنت من حشد موقفاً دولياً يعارض النهج المتبع في السياسة الدولية بعد الحرب الباردة، وقد استخدمت حق النقض أكثر من مرّة بشأن الازمة السورية، لتعزيز موقفها التفاوضي والسعي للطعن في الممارسات التي أتبعتها الولايات المتحدة، بعد ان برز توجّهان اساسيان في السياسة الدولية في مواجهة الازمات: **الأول**، تقوده الولايات المتحدة والغرب مع تحفظ ألمانيا وفرنسا هدفه بسط الهيمنة الغربية، و**الثاني**، تقوده روسيا بالتعاون مع الصين ومعهما دول مجموعة " بريكس" تدعو الى التعدديّة والديمقراطية في العلاقات الدولية وتطبيق ميثاق الامم المتحدة، لذلك فان الانقسام الحاصل على المستوى الداخلي والاقليمي والدولي، بشأن الموقف من الازمة السورية، منح روسيا فرصة المناورة بِحُريّة أكثر في مواقفها، وفي مجلس الامن تتسلح بحق " النقض" في مواجهة الغرب، وفي الميدان في

[١] د كاظم هاشم نعمة، مصدر سبق ذكره، ص ١١٦ - ١١٨

[٢] د طارق محمد ذنون، مصدر سبق ذكره، ص ٤٤.

دعم النظام عسكرياً[١]، وبالاضافة الى دعوتها للبحث عن تسوية سياسية للازمة على أساس العمل الجماعي الدولي، من خلال مؤتمر" أستانة" واجتماعات " سوجي" تحت اشراف مجلس الامن، بعد تعثر الجهود لانجاح مؤتمر جنيف بشأن الازمة [٢].

ثانياً: مؤتمر جنيف بشأن سورية. عقدت في مدينة جنيف السويسرية ثمانية مؤتمرات بين عامي ٢٠١٢ و٢٠١٧، بعد اتفاق الدول الدائمة العضوية وألمانيا وتركيا والجامعة العربية، على مبادئ خطة لمرحلة انتقالية بموجب القرار الاممي ٢٠١٥/٢٢٥٤، الا ان تطور الازمة نتيجة بروز دور الجماعات المسلحة المتطرفة الارهابية واحتلالها أراضي واسعة في سوريا، وتتداخل مواقفها ومواقعها مع المعارضة السورية، والتدخل الاقليمي والدولي التي عَقّدت المشهد، والتي حفّزت الاطراف الدولية على توحيد مواقفها لمحاربة الجماعات الارهابية ضمن التحالف الدولي الذي تشكل في العام ٢٠١٥ بقيادة الولايات المتحدة الاميركية أولاً، ثم دعمت ممثل سكرتير منظمة الامم المتحدة، للعمل على توحيد المعارضة السورية المعتدلة، للسماح لها المشاركة في مؤتمر جنيف، بشأن المرحلة الانتقالية ومستقبل سوريا، نتيجة انقسام صفوف المعارضة تحت تأثير مواقف ومصالح الدول الاقليمية والدولية، وقد استغلت روسيا هذا الانقسام في المواقف الدولية وداخل صفوف المعارضة، للعمل على دعم النظام سياسياً وعسكريا ولوجستياً، لاستعادة دورها والسيطرة على أغلبية المساحات التي خرجت عن سيطرتها، حتى ابرام الاتفاق على وقف اطلاق النار في شباط ٢٠١٧، ثم انعقاد الجولة التاسعة من المفاوضات دون التوصل الى أي اتفاق بين النظام والمعارضة[٣]، يمكن القول ان روسيا حققت تفوقاً في الموقف للابقاء على النظام السياسي في ظل التهديد المباشر لاسقاطه، تحت مفهوم الشرعية الدولية وقرارات منظمتها، وهيّ رسالة الى العالم بدورها المؤثر لمن رغب بالتعاون معها للمساعدة في معالجة مشاكلها، ويمكن هنا ان نشير الى موقف روسيا من الازمة في فنزويلا، والتهديد التي تتعرض لها الحكومة، في الدعوة الى عدم التدخل العسكري في الازمة، والطلب من الحكومة الى اجراء انتخابات مبكرة بأقرب فرصة لتلافي تبعات الازمة الحالية.

ثالثاً: قرار حق النقض" الفيتو": تستخدم الدول صاحبة حق النقض في مجلس الامن الدولي، هذا الامتياز بما يناسب مصالحها بغض النظر عن صوابية القرار من عدمه، بهدف افشال مشاريع الطرف المقابل، لذلك استخدمت روسيا هذا الحق لأكثر من عشرة حالات لصالح

[١] د كاظم هاشم نعمة، مصدر سبق ذكره، ص ١٠٦ -١١٩

[٢] د طارق محمد ذنون، مصدر سبق ذكره ، ص ٤٥.

[٣] موقع الجزيرة نت، بتأريخ٢٠١٩/١/١، موقع على الانترنت: https:www.aljazeera.net /events/2017/3/4

سوريا، بدءاً من عام ٢٠١١، ضد القرارات التي طالبت النظام الى الوقف الفوري لانتهاكات حقوق الانسان، والامتثال للقوانين الدولية، والدعوة الى عملية اصلاح سياسية شاملة داخل سوريا لتحقيق التطلعات المشروعة للشعب، مع بدء التظاهرات الشعبية المطالبة بالاصلاح، والتي تزامنت مع أحداث العالم العربي في العام ٢٠١١، ثم ضد مشروع القرار الداعي الى تنحي رئيس الجمهورية " بشار الاسد" في العام ٢٠١٢، وكذلك تم افشال المشروع الداعي لاحالة النظام الى المحكمة الجنائية الدولية، لارتكابها جرائم حرب.

رابعاً: أسلحة الدمار الشامل .استثمرت السياسة الروسية الازمة السورية في صياغة جدلية للنظام الدولي، محوْر التنافس والتعاون والتحاور والمساومة، بينها وبين الولايات المتحدة والغرب بعد العام ٢٠١٣، باستغلال قضية استخدام السلاح الكيمياوي في سوريا، والاتهامات المتبادلة بين النظام السياسي والمعارضة، والتضارب في تحديد الجهة المستخدمة للسلاح، بالتقارب من مواقف كل من ألمانيا وفرنسا الطامحة الى استقلالية في القرار عن الموقف الاميركي[١]، استخدمت روسيا الدبلوماسية في مجلس الامن، بالدعوة الى نزع السلاح الكيمياوي، بعيداً عن التهديد بالعمل العسكري، فبرهنت روسيا بانها، طرفاً ايجابياً في الازمة، بل هي راعية الموقف الدولي من نزع هذه الاسلحة، وبهذا أكدت روسيا مبدأ التكافؤ في العلاقات الثنائية، وقيّدت الحركة الاميركية، للعودة الى نسق العلاقات الروسية– الاميركية كطرفيّن أساسيين في معالجة القضايا الدولية، وبالتزامن مع هذا الموقف الخطير، بادرت روسيا الى القيام بعرض للقوات البحرية في البحر الابيض المتوسط، في خطوة من آليات ادارة القوى الكبرى نزاعاتها الاقليمية، والتي أطلق عليها الرئيس" بوتين: خطوة دفاعية لحماية الامن القومي الروسي" ، في منطقة شديدة الاهمية الجيوسياسية ، تأكيداً على عدم التخلي عن سوريا[٢]. باعتبار الازمة السورية، البوابة لروسيا للتواجد الاقليمي، لذلك لم يفلح الطرفان الاتفاق على صيغة مشتركة للحلّ، لذلك استمرت الازمة رهينة اعتبارت استراتيجية في نسق العلاقات الروسية الاميركية.

المطلب الثاني : استراتيجية التدخل الروسي المباشر في الازمة السورية: ان تطور أحداث الازمة السورية بإستيلاء الجماعات المسلحة المُعارضة والارهابية بالاستيلاء على مناطق في سوريا وغرب العراق، واقدام الفصائل الكوردية على تشكيل كيان سياسي مستقل ضمن اقليم "روز آوا"، والتي احدثت خللاً في توازن القوة في المنطقة[٣]، لذلك عبرت روسيا، وهيّ حليفة سوريا الرسمي، عن حرصها على استمرار النظام السياسي برئاسة" بشار الاسد"، وحماية وحدة

[١] نورهان الشيخ، مصدر سبق ذكره ، ص ٣٥.

[2] Alexy Nikolsky," Russian Naval Presence in the Eastern Mediterranean and the Problem of Project Naval Basing", Moscow Defense Brief ,no.1,(2015).

[٣] هنري كيسنجر، النظام العالمي، مصدر سبق ذكره ، ص ١٣٠ – ١٣١.

أراضي الدولة، ودعمها دبلوماسياً وعسكرياً بعد العام ٢٠١١، في ظل انقسام الفصائل المُعارضة تحت تأثير الصراع الاقليمي، ولتصبح روسيا عنصراً مقرراً في مسار الازمة، وتصعيد موقفها الى مرحلة التدخل العسكري المباشر بعد العام ٢٠١٥.

أولاً: التدخل العسكري. يحتل الموقع الجغرافي لسوريا أهمية بالغة بالنسبة لاستراتيجية روسيا بالتواجد في البحر الابيض المتوسط، كونها آخر موطئ لها في المنطقة، بعد خسارة مصر وعدن والعراق وليبيا تباعاً، وتُعد قاعد طرطوس البحرية، امتداد للحضور العسكري الروسي في القرم، حيث تتمكن من تعزيز النفوذ والقوة في الازمات ومراقبة القوات البحرية الاميركية والغربية في البحر، وخطوط نقل الطاقة في قناة السويس، اذ لا بديل لروسيا ان خسرت سوريا بسقوط النظام فيها[١]. اضافة الى مبيعات الاسلحة الى سوريا فقط بلغت ٤,٧ مليار دولار بين عامي ٢٠٠٧ و٢٠١١، للابقاء على استمرار النظام لأطول فترة[٢].لقد عكست الازمة السورية رغبة القيادة الروسية في التأكيد على كون روسيا لاعباً دولياً لا يمكن تجاوزه، أو اختراق دائرة أمنه القومي. لذلك كان التدخل الروسي العسكري، وفق خطة مدروسة تحت عنوان"مكافحة الارهاب"، لتحقيق أهداف محددة في أيلول ٢٠١٥، بعد القناعة بعدم فاعلية دور التحالف الدول بالقيادة الاميركية في محاربة تنظيم الدولة الاسلامية" داعش"، وتراجع دور النظام وفقدانه مناطق واسعة من سيطرته، من خلال دعوة الدول الأوروبية والدول العربية المعنية، الى تشجيع الحِوار الداخلي السوري وللعمل على قطع المساعدات المالية والعسكرية عن" داعش" في كل من سوريا والعراق، وللاعتراف لتقاسم الادوار والتنسيق الميداني مع كل من تركيا والولايات المتحدة في سوريا، وتقاسم النفوذ مع ايران ضمن مناطق النظام وانعكاس ذلك على المجهود الحربي، اضافة الى التواجد في البحر الابيض المتوسط، لتعزيز موقفها الاستراتيجي مع الغرب، وانجاز حملتها في مطاردة المقاتلين من الشيشان والقوقاز قبل عودتهم الى روسيا، باعتبار الهدف المركزي لهذه الاستراتيجية، بكونها سياسة دفاعية للحفاظ على المجال الحيوي لنظرية الامن القومي الروسي[٣].لذلك فمن المستبعد ان تسحب روسيا قواتها من سوريا والتخلي عن النظام في المستقبل، بالرغم من عدم ضمانة قدرتها المحافظة على التوازن مع النفوذ الاميركي في المنطقة، كون الصراع تنافس نفوذ ورغبة في التحكم بقواعد اللعبة في المنطقة، وفرصة لتصحيح

---

[١] د كاظم هاشم نعمة، مصدر سبق ذكره، ص ١١٨.

[٢] حمد جاسم محمد، المنافسة الروسية الاميركية في الشرق الاوسط، مركز القرات للدراسات الاستراتيجية، موقع على الانترنت:

http://www.fcdrs.com

[٣] موقع العربي نيوز، بتاريخ ٢٠١٩/١/١، موقع على الانترنت:

https://www.alaraby.co.uk/opinion/2017/3/1

الخلل في توازن القوى مع الولايات المتحدة، الى علاقة أكثر تكافأ بين شريكيّن على قدم المساواة في نظام متعدد القوى يُنهي الاحتكار والانفراد الاميركي في إدارة الشأن الدولي.

ثانياً: مؤتمر أستانة واجتماعات سوجي: تُعد الاستراتيجية التدخل الروسي المباشر في الازمة السورية، امتداد لسياسة خارجية ايجابية ناشطة، واستكمال لتطور الموقف في أوكرانيا، بعدما استعادت روسيا عافيتها الاقتصادية الكاملة، ورسخت الاستقرار الداخلي، واستعادت ثقتها بنفسها، ودليل على اعادة مكانتها العالمية، بعد ان أمسكت بخيارات عدّة لحركة سياستها الخارجية تضمنت خطوات هجومية استباقية، أي ان الموقف الروسي من الازمة السورية يتسم بعودتها الى اللعبة الدولية فاعلاً لا يستهان به[١]، وان حساباتها أكثر علمية وواقعية، كونها مُدركة بان الظروف أصبحت سانحة لتصدر الموقف ضمن مجموعة من الاجراءات في دعم النظام تحت مظلة الحرب على الارهاب، بعد فشل الجهود الاميركية والغربية من تحقيق النصر على الارهاب منذ غزو أفغانستان والعراق، حيث اتفق وزير الخارجية الروسي" سيرغي لافروف" ونظيره الاميركي" جون كيري" على العمل من أجل" إيجاد حل سياسي للأزمة، وضرورة ان تكون سوريا موحدة وديمقراطية وعلمانية، وجمع أطراف الازمة في سوريا على طاولة الحِوار لوقف الحرب" في أيار ٢٠١٣، لتطبيق المرحلة الانتقالية، لتحقيق الاستقرار والمصالحة الوطنية وليقرر الشعب السوري مصيره، دون أي تدخل خارجي، بموجب بيان جنيف١ [٢].

عملت روسيا على زيادة مساعيها الدبلوماسية، فتمكنت وبالتعاون مع تركيا وايران كـ" دول ضامنة" على اقناع أطراف الازمة الحضور الى مؤتمر" أستانة" في كازاخستان" في ٢٠١٧/١/٢٣، تحت اشراف الامم المتحدة وممثلها" ستيفان دي مستورا"، لتطبيق القرار ٢٠١٥/٢٢٥٤، وتحقيق وقف اطلاق النار والهدنة ولبناء الثقة، وبعد سلسلة من المشاورات، تمكنت روسيا من نقل المفاوضات الى مدينة" سوجي" الروسية، للتركيز على القضايا السياسية والانسانية، ولاستكمال اجراءات تشكيل اللجنة الدستورية في ٢٠١٧/١/٢٧، وقد صدر عن ختام هذا الاجتماع بيان من الدول الضامنة، تؤكد على سيادة واستقلال سوريا ووحدة أراضيها، وتُشدد على الاستمرار في مكافحة الارهاب[٣]. وقد اعلن الرئيس الروسي" بوتين"، خلال زيارة الرئيس التركي" رجب طيب أوردوكان" بتأريخ ٣٢/ ٢٠١٩/١، بان روسيا تَبَنّت دعم النظام للمشاركة

[١] د كاظم هاشم نعمة، مصدر سبق ذكره، ص ١٠٢.
[٢] موقع الجزيرة نت، بتأريخ ٢٠١٩/٢/10، موقع على الانترنت:
https://www.aljazeerm.com/news/international/2015/10/1
[٣] موقع الجزيرة نت، بتأريخ ٢٠١٩/٢/٥، موقع على الانترنت:
https://www.aljazeerm.com/news/arabic/2018/7/31

في صياغة الدستور، وان تركيا أبلغت المعارضة، بالمقابل المشاركة في تلك اللجنة لغرض الوصول الى تشكيل حكومة تمثل كافة الاتجاهات في المستقبل[١].

الامر الذي فتح أفق التفاوض والتعاون امام روسيا مع القوى الاقليمية، مثل اسرائيل وايران وتركيا والسعودية، بعدم السماح بتصدير" الاسلاموية الجهادية" الى الشيشان والقوقاز، لاضعاف روسيا وما لها من أبعاد سلبية على امنها القومي، لانها تخشى تسرب هذه الظاهرة اليها، أكثر مما تخشى خسارة مصالح اقتصادية، الامر الذي يدفعها للسعي المشترك لإيجاد حلول للأزمة، بعد انقسام موقف الدول من النظام والمعارضة السورية، حيث عثرت روسيا على مَن يدعم موقفها اقليمياً ودولياً، لعدم منح الفرصة للولايات المتحدة تحديد مصير الازمة، فتصبح سوريا نسخة من حالة أفغانستان والعراق[٢]. لذا يمكن اعتبار الموقف الروسي من الازمة السورية إحدى القضايا التي تمثل تحدياً أمام مكانة روسيا الدولية ودورها المؤثر في الاحداث الدولية في المرحلة القادمة، كون الموقف يجسد المصالح الاستراتيجية الروسية في الشرق الاوسط، لاسيما في حماية وإبقاء النظام في سوريا، كونها أكبر دولة حليفة بعد ايران، وانها تُدرك بأن انهيار سورية يعني انهيار الحليف الايراني، ومن ثُمّ فقدان المصالح الروسية في المنطقة، مقابل تنامي المصالح الاميركية، وان هذا الموقف سيعزز دورها المؤثر في الاحداث الدولية الاخرى[٣].

خامساً: ان السياسة الخارجية الأميركية الشرق أوسطية، ليست متخبطة، كونها تدار من قبل المؤسسات المختصة، بالرغم من تدخل الرئيس الاميركي في القرار، واختلاف ادوات تحقيق المصالح، بين ادارة وادارة، كونها تهدف الى المحافظ على المصالح الاميركية والاسرائيلية في الشرق الاوسط. لقد مثلت استراتيجية الرئيس" باراك أوباما"، إحدى العُقد في السياسة الخارجية الاميركية، والتي وصفت بـ" التردد" أو " المرنة"، كونها طالبت بتغيير النظام وتنحي الرئيس " بشار الاسد" ثم انتهجت سياسة من أجل المحافظة على مبادئ ثابتة حكمت استراتيجيتها في المنطقة، لدعم الاقتصاد الاميركي والبُنى التحتية بدلاً من الانفاق على الحروب، لاسيما أثناء الازمة المالية ٢٠٠٨، وان تدخلها في المنطقة، قد أساء لها، وكلفها أعباء مالية وبشرية وسياسية، لذلك فضل الانغماس الروسي لمحاربة الجماعات المُصنفة إرهابياً، دون أن تكلفها أية خسائر اقتصادية وبشرية، أي انها لم تكن سياسة الابتعاد عن المنطقة وترك" فراغ" فيها، بل تقليل الانخراط في مشاكلها، كون المنطقة تشكل جيواستراتيجية اميركية هامة ولا يمكن تركها، لذلك رفض الرئيس الاميركي استخدام" الحرب الاستباقية" للتعامل مع الملف النووي الايراني، و

[١] قناة العربية" الحدث" بتأريخ ٢٣/ ١/ ٢٠١٩.
[٢] د كاظم هاشم نعمة، مصدر سبق ذكره، ص ٦٧ – ١٠٣.
[٣] د أحمد سيد حسين، مصدر سبق ذكره، ص ٤٢٥.

من ثُمّ خوّل الدول الاوروبية مسؤولية اسقاط النظام الليبي بموجب قرار مجلس الامن الرقم ٢٠١١/١٩٧٣، وتراجع اهتمامه بالصراع العربي الاسرائيلي، وكذلك تم تكليف حلفائه الاقليميين لادارة الصراع في سوريا، فأدخل خصوم وأعداء الولايات المتحدة في صراع دموي لاضعاف الجميع، الا انها شاركت في تشكيل قيادة التحالف الدولي لمحاربة الارهاب في العراق وسوريا بعد العام ٢٠١٥[١].

الا ان قرار الانسحاب العسكري الاميركي من سوريا، شكل مفاجأة للقوى الدولية ذات الاهتمام بالازمة السورية، باعتباره يعبر عن التخلي لاهدافها لتغيير النظام السياسي وفي تحجيم الدور الروسي والايراني، والمطالبة باخراج كافة القوات الاجنبية من سوريا، وتحقيق الديمقراطية فيها، بالرغم من تأكيدها استمرارها في محاربة تنظيم" داعش"، وان انسحاب قواتها سيكون بالتدريج، في ظل تصاعد الازمة بينها والنظام الايراني بسبب أزمة الملف النووي، بعد قرار انسحابها من الاتفاقية عام ٢٠١٨، الا ان القرار لم يتطرق الى التواجد العسكري الروسي في سوريا، وبالتزامن مع تطور الموقف الاميركي، أكد وزير الخارجية الاميركي" مايك بومبيو"، بان بلاده لن تسمح لروسيا بان تصبح مهيمنة على الشرق الاوسط، نتيجة الشراكة التي تربطنا بدول المنطقة التي تمثل معاقل لحماية المصالح الاميركية من التهديدات"[٢]، ويذكر المبعوث الخاص لسوريا السفير" جيم جيفري"، بان بلاده ستواصل الضغط على الحكومة السورية والايرانية، في محاولة لتغيير سلوك النظام السوري والايراني عبر فرض المزيد من العقوبات لتقويض تحركاتها، والسماح للضربات الاسرائيلية للأهداف الايرانية في سوريا[٣]،

مما تقدم يمكن القولب، ان القوى الغربية قد أدركت جديّة اندفاع روسيا لدعم النظام ومحاربة الارهاب، وان أية هزيمة للجماعات الاهاربية من قبلها سيُضعِف موقف الغرب لاسيما النفوذ الاميركي، لذلك سعت الى ان يكون النظام السياسي جزء من الحل لمعالجة الازمة، والدعوة الى المفاوضات ومشاركة أكثر من طرف دولي واقليمي، لاسيما تركيا وايران، وقد تحقق ذلك في مفاوضات " جنيف وأستانة وسوجي"، لأن أي توتر في العلاقات الروسية الاميركية سوف لن يكون لصالحهما وعليهم التوافق لمعاجة الازمة دون التجاوز على مصالح الآخر.

الخاتمة

توصل الباحث الى عدد من الاستنتاجات ندونها على النحو الاتي:

[١] موقع الجزيرة نت، بتأريخ ٢٠١٩/٢/7، موقع على الانترنت:
https://www.aljazeerm.com/news/international/2015/10/1

[٢] موقع المبتدأ، بتاريخ٢٠١٩/٢/٦، موقع على الانترنت:
https://www.mobtada.com/details/811919

[٣] صحيفة اليوم السابع المصرية، بتأريخ ٢٠١٩/٢/١، موقع على الانترنت:
http://www.youm7.com/Tags/Index?id=1384060&tag

الاستنتاجات:

١. تستخدم روسيا كافة الادوات السياسية والقانونية والعسكرية للدفاع عن أمنها ومصالحها القومية.

٢. تهدف استراتيجية روسيا الى تحقيق استراتيجية المصالح المشتركة مع الولايات المتحدة.

٣. تصاعد موقف روسيا بتدرج في مواجهة النفوذ الاميركي تجاه الاقليمية والدولية.

٤. تستغل روسيا الازمة السورية لاعادة دورها كشريك لادارة الازمات في الشرق الاوسط.

قائمة المصادر

أولاً: الكتب العربية

١. أحمد داود أغلو، العمق الإستراتيجي، موقع تركيا ودورها في السياسة الدولية، ترجمة محمد ثلجي وطارق عبدالجليلي، الدار العربية للعلوم، بيروت، ٢٠١٠.
٢. أحمد سيد حسين، دور القيادة السياسية في اعادة بناء الدولة، روسيا في عهد بوتين، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ،٢٠١٥ .
٣. أمجد جهاد عبدالله، التحولات الاستراتيجية في العلاقات الاميركية الروسية، دار المنهل اللبناني، بيروت، ٢٠١١.
٤. جمال دملج، البوتينية: أسس العقيدة السياسية الروسية الحديثة، دار سائر المشرق، بيروت،٢٠١٦
٥. زبيغنيف بريجنسكي، رؤية استراتيجية، ترجمة فاضل جتكر، دار الكتاب العربي، بيروت، ٢٠١٢.
٦. طارق محمد ذنون، الفكر الاستراتيجي الروسي في القرن الحادي والعشرين، شركة دار الاكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٦.
٧. عمار بهاء الدين، مستقبل التنافس الروسي الامريكي في الشرق الاوسط، مكتبة السنهوري، بيروت، ٢٠١٦،
٨. د عقيل سعيد محفوض، سوريا وتركيا: الواقع واحتمالات المستقبل، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١١.
٩. لمى مضر الامارة، الاستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٩.
١٠. ليليا شيفتشوفا، روسيا بوتين، الدار العربية للعلوم، بيروت، ٢٠٠٦.
١١. د. فاضل رسول ، كوردستان والسياسة السوفييتية في الشرق الأوسط، ترجمة غسان نعسان، مؤسسة حمدي للطباعة والنشر، السليمانية، ٢٠٠٨.
١٢. ماجدة صالح، دور الدولة بين الاستمرارية والتغيير، مركز الدراسات الآسيوية، جامعة القاهرة، القاهرة، ٢٠٠٩.
١٣. محمد الكوخي، الازمة الاوكرانية وصراع الشرق والغرب، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، الدوحة، ٢٠١٥.
١٤. د كاظم هاشم نعمة، روسيا والشرق الاوسط بعد الحرب الباردة، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، الدوحة، ٢٠١٦.
١٥. وائل محمد اسماعيل، التغيير في النظام الدولي، مكتبة السنهوري، بغداد، ٢٠١٢.
١٦. وولتر لاكوير، البُوتينية روسيا ومستقبلها مع الغرب، ترجمة فواز زعرور ، دار الكتاب العربي، بيروت، ٢٠١٦.
١٧. نورهان الشيخ، السياسة الروسية تجاه الشرق الاوسط مطلع القرن الحادي والعشرين، جامعة القاهرة، القاهرة، ٢٠١٠.
١٨. هانس م. كريستنسن، القوى النووية العالمية، ترجمة حسن حسين، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٤.
١٩. هنري كيسنجر، النظام العالمي، ترجمة فاضل جتكر، دار الكتاب العربي، بيروت، ٢٠١٦.

ثانياً: مواقع الشبكة العنكبوتية/ الانترنت

١. أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١، وأثرها على موقف روسيا الإتحادية ، تأريخ ٢٠١١/٧/١٢ ، موقع على الأنترنت: http://www.niroonnews.com/arab/3463--11-2001-html
٢. دراسات أوراق الجزيرة، التحولات السياسية في روسيا ، تأريخ ٢٠٠٩/٥/٩ ، موقع على الأنترنيت :
٣. http://aljzzeera.net/NR/exeres/02E
٤. صحيفة اليوم السابع المصرية، بتأريخ ٢٠١٩/٢/١، موقع على الانترنت: http://www.youm7.com/Tags/Index?id=1384060&tag
٥. موقع الجزيرة نت، بتأريخ٢٠١٩/١/١، موقع على الانترنت: https:www.aljazeera.net /events/2017/3/4
٦. موقع الجزيرة نت، بتأريخ ٢٠١٩/٢/٥، موقع على الانترنت:
٧. https://www.aljazeerm.com/news/arabic/2018/7/31

٨. موقع روسيا اليوم، بتأريخ ٢٠١٩/١/٨، موقع على الانترنت: https://arsbic.rt.com/bosiness/995352
٩. موقع المبتدأ، بتاريخ٢٠١٩/٢/٦، موقع على الانترنت: https://www.mobtada.com/details/811919
١٠. موقع المبتدأ، بتاريخ٢٠١٩/٢/٦، موقع على الانترنت: https://www.mobtada.com/details/811919
١١. موقع العربي نيوز، بتاريخ ٢٠١٩/١/١، موقع على الانترنت: https://www.alaraby.co.uk/opinion/2017/3/1
١٢. حمد جاسم محمد، المنافسة الروسية الاميركية في الشرق الاوسط، مركز القرات للدراسات الاستراتيجية، موقع على الانترنت: http://www.fcdrs.com
١٣. Lubov S. Sysoyeva; Russian Democracy in the Vacuum of Civil Society, vol.17,no.1(2009), http://www.cpc.vgtu.lt/ indx.php/cpc/article/view/25
14. Roger B. Myerson; Toward a Theory of Leadership and State Building, 2010," http://www.pnas.org/cgi/10.1073/pnas.101997108
15. Organization for Economic Cooperation and Development; State Building in Situations of Fragility,2008,http://www.oecd.org/dac/fragilestates

ثالثاً: الكتب الاجنبية

1 Alexy Nikolsky," Russian Naval Presence in the Eastern Mediterranean and the Problem of Project Naval Basing", Moscow Defense Brief, ,no.1,(2015).